معيار الحصر في بناء مدونة تركيبية للغة العربية (تصور مقترح)

الدكتور

محمد رضا محفوظ

مدرس العلوم اللغوية في قسم اللغة العربية

كلية الآداب، جامعة دمنهور

الأستاذ المساعد في كلية الآداب جامعة الجوف

المملكة العربية السعودية.

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الأول)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

معيار الحصر في بناء مدونة تركيبية للغة العربية (تصور مقترح)

محمد رضا محفوظ

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

كلية الآداب، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: mz99_2004@yahoo.com

ملخص البحث: لعل أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في التراكيب العربية هي خلو العربية من مدونات تهتم بالتراكيب العربية، ولعل المشكلة الأكبر في ذلك هي عدم وضوح معيار لحصر هذه التراكيب من ناحية، وتعدد طرق التحليل النحوي من ناحية أخرى، وقد كان هدف هذا البحث الأساس تقديم معيار ثابت لحصر التراكيب النحوية، مع مناسبة طريقة التحليل النحوي لهذا المعيار. والبحث إذ يحاول هذه المحاولة فإنه يجد نفسه أمام ثلاثة اتجاهات لوحدة الحصر: معيار الشكل، ومعيار المعنى، ومعيار الشكل والمعنى معًا؛ لذا فقد عرض البحث لهذه الاتجاهات الثلاث مبينًا أوجه القصور في كل واحد منها، والأنسب في ذلك منها. وقدم البحث في ذلك نموذجًا لبعض الصور التركيبية التي تسهم في بناء المدونة التركيبية قامت على عينات محدودة من المقالات والقصائد الشعرية، إن الهدف الأساس من هذا البحث هو تقديم تصور لإنشاء مدونة تركيبية للغة العربية وفق معيار واضح ومحدد. والسؤال الذي يقتضيه هذا الهدف: كيف نبني مدونة تركيبية للعربية؟ وكيف نحقق الإفادة من هذه المدونة في الدراسات النحوية المتخصصة، بقياس معدل التكرار ودرجة الشيوع...؟ والبحث مع ذلك لا يدعي أن هذا التصور يفي بالاحتياجات المتخصصة في أغراض البحث اللغوي، وإنما هو نموذج مقترح لبناء مشروع مدونة تركيبية.

الكلمات المفتاحية: مدونة، الحاسوبية، التراكيب، الشكل، المعنى.

The criterion of limitation in building a synthetic code for the Arabic language (a suggested scenario)

Mohamed Reza Mahfouz
Department of Arabic Language, College of Arts, Al-Jouf University, Saudi Arabia.
Faculty of Arts, Damanhour University, Arab Republic of Egypt.
Email: mz99_2004@yahoo.com

Abstract: Perhaps the most important problems that researchers face in Arabic structures is the absence of Arabic blogs that are concerned with Arabic structures, and perhaps the biggest problem in that is the lack of clarity of a criterion for limiting these structures on the one hand, and the multiplicity of methods of grammatical analysis on the other hand. To list the grammatical structures, with the appropriate grammatical analysis method for this criterion. And the research, when it makes this attempt, finds itself in front of three directions for the unity of enumeration: the criterion of form, the criterion of meaning, and the criterion of form and meaning together; Therefore, the research presented these three trends, indicating the shortcomings in each of them, and the most appropriate one. The research provided a model for some of the synthetic images that contribute to the construction of the synthetic blog based on limited samples of articles and poetic poems. The main objective of this research is to provide a vision for the creation of a synthetic blog for the Arabic language according to a clear and specific standard. The question that this goal requires: How do we build a synthetic blog for Arabic? How can we benefit from this blog in specialized grammatical studies, by measuring the rate of recurrence and the degree of frequency...? However, the research does not claim that this concept meets the specialized needs for the purposes of linguistic research, but rather it is a proposed model for building a project of a synthetic code.

Keywords: Blog, Computing, Structures, Form, Meaning.

(مقدمة)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد، فإن هذا البحث يؤسس –من وجهة نظر اللغوي– طريق إنشاء مدونة لغوية تركيبية للغة العربية، ويسأل عن الضوابط التركيبية التي يجب أن نراعيها لتحقيق هذه الفكرة؟ ومن ثمّ يلقي الضوء على العقبات التي تواجه هذه الفكرة. ولعل المشكلة الأكبر في تحقيق هذا هي عدم وضوح معيار لحصر هذه التراكيب من ناحية، وتعدد طرق التحليل النحوي من ناحية أخرى[1].

كانت المحاولات الفردية لحصر التراكيب العربية اهتمام بعض الباحثين، وذلك بالتطبيق في نصوص تراثية مختارة، فاتجهوا إلى دراسة الأنماط التركيبية في بعض سور القرآن الكريم، أو دواوين أحد الشعراء[2].

إن ما نستطيع الجزم به هو أن التراكيب العربية لا يمكن حصرها حصرًا دقيقًا شاملاً، خاصة لمن أرد القيام بهذا العمل يدويًا دون المساعدة الآلية، وربما يرجع ذلك إلى عدم توحد المعيار الذي يمكن من خلاله حصر هذه التراكيب، وكذلك لمرونة هذه اللغة وقابليتها للتوليد المستمر. بل إنه من المستحيل أن نقوم بمثل هذا

---

١ يحدد Anatol Stefanowitsch المشكلات التي تواجه المدونة التركيبية في سببين؛ الأول: أنه يجب أن نحدد المقصود بالتركيب نفسه، وما يمكن أن ندخله تحت هذا المصطلح، وما لا يمكن أن يندرج تحته... والآخر: يكمن في أن نحدد تحليلاً يسمح لنا باسترجاع الاحتمالات الممكنة من مدونتنا. انظر:

Stefanowitsch, Anatol. 2020. Corpus linguistics, A guide to the methodology. Berlin: Language Science Press. P. 261– 262

٢ لعل الدراسة الأوفى في ذلك –وإن لم تخصص لهذا الغرض– هي دراسة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم، حيث حصر التراكيب النحوية بالنظر إلى أبواب النحو كما وردت في كتب النحاة، واهتم بالوظائف النحوية، وفروع أقسام الكلم وما تؤديه من وظائف نحوية، غير أنه لم يركز على الأنماط تحديدًا. ومن المحاولات في ذلك: جلال شمس الدين: الأنماط الشكلية لكلام العرب، نظرية وتطبيقًا، مؤسسة الثقافة الجامعية، (١٩٩٥م)، حيث جمع ما يستطيع من أنماط في ثلاثة أجزاء.

العمل في ظل هذه السعة اللغوية الضخمة[١]. لكن ما لا يُختلف عليه أننا نستطيع حصر الأنماط التركيبية في لغة ما، فالنمط التركيبي في الجملة الاسمية يكاد ينحصر في عدد من الصور التي تزيد مكوناتها أو تقل؛ بمعنى أن هناك معيارًا في ذلك يحكم التوسيع والتضييق، وهو معيار الثابت والمتغير، فالثبات يكون في العناصر الأساسية في الجملة، والتضخم أو الانحسار الكمي يكون في مكوناتها الداخلية أو ما نسميه متعلقات العنصر الأساس، أو قيده.

إن هذا العمل يضطرنا إلى أن نطبق على الألوف من النصوص المختلفة في سياقات متغايرة، بل وفي أزمنة مختلفة، ولا يختلف واحد منا حول أثر نوع النص (الأدبي، أو العلمي، أو التاريخي، أو السياسي، ...) في النمط التركيبي الشائع في بناء هذا النص أو ذاك، والأمر كذلك في المجال الأدبي الواحد يختلف فيه النمط من مؤلِّف إلى آخر.

إن القيام بهذا العمل يُلزمنا بناء قاعدة بيانات لا تتم أولا إلا بعملية معالجة بشرية مع المعالجة الآلية، ثم ثانيًا بطريقة المعالجة المتعددة باستخدام الحاسوب. بمعني أن نقوم أولا بحصر أنماط المركبات، وأنماط التراكيب النحوية من كتب القواعد والنصوص المحددة لهذا الغرض، هذه الأنماط هي ما يتخذ فيما بعد مرجعًا أوليًّا لتصميم برنامج يحصر التراكيب العربية ويصنفها وفق هذه الأنماط، ومن ثم نلجأ بعد ذلك إلى النظر في الأنماط غير المعالجة مما لم يستطع الحاسوب تصنيفها وفق الأنماط المدخلة سابقًا، لنزيد الصحيح منها إلى قاعدة بيانات البرنامج، وكذلك ننظر إلى ما عولج بطريقة غير صحيحة لتعديل قواعد قراءة هذا النمط بالحاسوب وفق النمط الصحيح.

يعني هذا أننا أمام اتجاهين متلازمين لهذا العمل [٢]:

---

١ تتوافر هذه السعة اللغوية في كل اللغات، فمما يقره الباحثون في مجال المدونات اللغوية أن هذه المدونات وإن شملت المليارات من الكلمات، فإنها ستظل نسبة صغيرة جدًا مقارنة بالإنتاج اليومي للغة من قبل متحدثيها. (انظر في ذلك:

Zufferey, Sandrine: 2020, Introduction to Corpus Linguistics, ISTE Ltd (London) & Wiley (USA). P.30

٢ يقرب من هذه الفكرة ما اقترحه مجموعة من الباحثين حول إنشاء محلل صرفي سياقي، غير أنه ينتهي بترجيح الجذر المناسب للكلمة من خلال السياق المتضمن لهذه الكلمة. انظر: محمد ولد =

الأول: حصر الأنماط التركيبية الصحيحة من كتب القواعد النحوية قديمها وحديثها، ولا يُعد في ذلك اعتبار التصنيف النحوي التقليدي للأبواب؛ لأن كثيرًا من هذه التراكيب التي نجدها في أبواب الجملة الاسمية نجدها أيضًا في أبواب الجملة الفعلية، وهذا الإشكال يمكن التغلب عليه بتوحيد معيار الحصر في الأنماط، وهو الإسناد باعتبار مدار الفائدة في الكلام، وباعتبار جريان التحليل في التراكيب جميعها وفق هذا المعيار مجرى واحدًا.

الاتجاه الثاني: ويتمثل في التطبيق على نصوص لغوية ضخمة، تكون هي الأساس الذي نجعله المدونة التركيبية لهذا العمل. إن هذه العملية من المعالجة تعتمد في الأساس على نظام المقارنة لقاعدة البيانات المدرجة في هذا التطبيق.

والسؤال الآن: كيف لنا أن نحصر التراكيب العربية حصرًا دقيقًا شاملاً، أو ما الآليات المتبعة في ذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد أولا أن نَعيَ الفكرة التي تُغذّي هذا الموضوع، وهي أن التركيب ما هو إلا بناء، والبناء لا نعرف سماته إلا من خلال تفكيك عناصره وتحليلها. إذن فنحن–أولاً– أمام عملية تحليل للتراكيب العربية.

وطرق التحليل مختلفة إلى حدٍّ بعيد، وذلك أنهم قد يختلفون في رسم صورة التحليل، أو اصطلاح مكونات التحليل، لكن يبقى الأساس وهو التحول من الكل إلى الجزء، وهذه هي الفكرة الثابتة في أي عملية تحليل. ولكن هل يتوجب علينا أن ننهي هذه العملية التحليلية عند نقطة ما؟ فهذه نقطة خلاف بين المدراس النحوية في التحليل.

والبحث إذ وُضع خاصةً للتأسيس لمعالجة التراكيب العربية آليًا فإنه يؤكد على أن التحليل لا يجب أن يتوقف عند نقطة ما، إلا إذا اضطره العنصر المحلَّل إلى ذلك، بحيث لا يُستطاع بعد ذلك أن نصل إلى وحدة تحليلية أصغر مما توصلت إليه العملية التحليلية.

=عبد الله ولد بياه، وآخرين: محلل صرفي سياقي للكلمات العربية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي :اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات – مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة– المغرب، ٢٠٠٨م، ص٩٧٧.

وطريقة التحليل تعتمد على توزيع المفردات على أقسام الكلم المتعارف عليها، وأول المطالب الذي تستدعيه عملية التحليل النحوي، هو الاتفاق على أقسام الكلم، وهذه الأقسام قد اتفق النحاة على جعلها ثلاثة أقسام، وهي: الاسم، والفعل، والحرف. وزاد بعضهم نوعًا رابعًا أسماه الخالفة؛ لأنه خالف في قبول علامة أحد الأقسام، وفي الوقت ذاته جرى مجراه.

والبحث إذ يسعى إلى الوصول إلى أصغر وحدات التركيب، ولما كان بعض الأنواع تتداخل فيما بينها بحيث نرى تفريعات في القسم الواحد تقودنا إلى انتهاء التحليل حيث لا ينبغي أن ينتهي، كأن يكون تحت قسم الاسم: الضمير، والإشارة، والموصول، والظرف، وهكذا... فينتهي على تقسيمهم التحليل إلى قسم الاسم، ومن ثم يحصل التداخل بين أيّ نوع من أنواع الاسم ينتمي هذا العنصر المحلَّل –لما كان هذا، فإن البحث قد ارتضى القسمة التي اقترحها تمام حسان من أن أقسام الكلم سبعة[1]، وهي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والظرف، والأداة، والخالفة. وهذه القسمة في ذاتها مؤيدة بالشواهد والأدلة فيما وضعه من جداول (تصريفي، إلصاقي، ...) تميز هذه الأنواع، وتفصلها عن بعضها البعض.

المطلب الثاني المتعلق بهذه العملية، وهو أن النحو لا ينفصل عن المعنى. وإذا كان النظام النحوي هو مجموعة العلاقات التي تربط بين أقسام الكلم، فإن هذه العلاقات لا تتحقق دون المعنى، وكلاهما مكمل للآخر، ومن ثَمّ يكون لكل مكون من مكونات الجملة دور في تحقيق هذه العلاقات النحوية، وهذا الدور هو ما يمكن أن نسميه الوظائف النحوية من الفاعلية، والمفعولية، والبدلية، والتفسير، والإخراج، .... وغيرها من اصطلاحات الوظائف النحوية.

المطلب الثالث: وفقًا لما أقررناه في المطلب الثاني، كيف ننظر إلى مكونات الجملة، أباعتبار أصغر وحدة يتكون منها هذا المكون الذي يؤدي وظيفة نحوية ما، أو باعتبار ما يؤدي الوظيفة بوصفه كلًّا لا ينبغي تحليله؟ فإذا عرفنا –مثلاً– أن الدور النحوي للموصول الواقع في وظيفة المبتدأ، لا يتم بالموصول وحده، وكما هو

---

١ من الدراسات التي تناولت هذه القضية مع ذكر الجوانب الشكلية والوظيفية للأقسام السبعة، فاضل الساقي: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٨م.

مقرر، فإن الموصول لا بد له من صلة، وهذه الصلة لا بد أن تكون جملة، وأن المعنى المطلوب للجملة لتحقيق الفائدة التي عليها مدار الكلام لا يتحقق بالموصول وحده؛ لذا فإن المركب الموصولي ما هو إلا وحدة تحليلية (باعتبار الوظيفة) من وحدات التحليل النحوي. ومثل هذا يقال في اسم الإشارة والمشار إليه معًا، وكذلك في الموصوف وصفته، فيما يحقق قيدًا شكليًا ومعنويًا في التركيب النحوي...

المطلب الرابع الذي يواجهنا في عملية التحليل النحوي، وهو السؤال عن العناصر التي يقوم عليها التركيب النحوي، وكما ذكرنا آنفًا من أن العناصر التي تضمها الجملة يمكن أن تتسع أو أن تضيق، لكن الثابت في الجملة العربية هما عنصران: المسند والمسند إليه. والفائدة لا تتحقق إلا بعملية الإسناد[1]، ولا تتم الجملة إلا به، أما سائر العناصر فتعد من العناصر المكملة، وهي عناصر فرعية يمكن الاستغناء عنها دون الإخلال بصحة التركيب النحوي، وإن أفادت معنى زائدًا في الكلام.

إذن فالجملة العربية لها مكونان أساسيان تقوم عليهما عملية الإسناد، ومكونات أخرى فرعية تلحق أحد هذين المكونين، فإذا كان أحد هذين العنصرين متبوعًا، فإننا أمام تابع لا يتم معنى الجملة، ... وهكذا. وكلما زادت المكونات الفرعية في الجملة تعقدت الجملة، وصارت إلى تركيب التركيب، بل دخل الإسناد إسناد آخر، وربما ثان وثالث،... وهكذا.

والعكس يقال: كلما قلّت المكونات الفرعية صارت الجملة إلى البساطة، وابتعدت عن التعقيد. يعني هذا أن الجملة قد تحوي غير مسند، وأكثر من مسند إليه.

وتفسير هذا الكلام يردنا إلى الحديث عن المركبات، هذا المصطلح الذي نشأ في الدرس النحوي الحديث، وذلك أنه لا يمكننا أن نفهم عملية الإسناد التي عليها بناء الكلام إلا بفهم المكونات الأساسية للكلام.

١تعتمد دراسات المدونات اللغوية في التراكيب الإنجليزية على عنصري الإسناد (الفعل وفاعله) ويجعلون الفعل هو الأساس في التحليل النحوي، وما زاد في الجملة من مكملات يسمونه بالمكملات القبلية (يسار الفعل) والمكملات البعدية (يمين الفعل) ... انظر في ذلك:

- Miyashita, H & Tokizaki, H. Word order change, stress shift and old French loanwords in middle English. P.111- 113 ضمن كتاب: Toupin, F. Gatelais, S. & Sasu, l. eds. (2020). Studies in Linguistic Variation and Change 3: Corpus-based Research in English Syntax and Lexis. Cambridge Scholars Publishing. UK.

وقد ارتضيت في قسمة المركبات بما عرضه محمد إبراهيم عبادة في كتابة الجملة العربية[١]، وهي عنده:

– المركب الفعلي: وهو الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تام، سواء أكان مبنيًا للمعلوم أو المجهول، وسواء أكان متعديًا أو لازمًا. "ص٥١"

– المركب الاسمي: ويراد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقًا عاملاً عمل فعله، ولا مضافًا، ولا مصدرًا يعمل عمل فعله.....

وهو على أنواع: ١– المركب الاسمي الإسنادي، ويراد به تلك الهيئة التركيبية المكونة في أبسط صورها مما يعرف بالمبتدأ والخبر، أو الجملة الاسمية، وقد يمثل هذا المركب جملة مستقلة مثل: الشمس طالعة، والله موجود... ٢– المركب الاسمي الإضافي، وهو ما كان مركبًا من اسمين أولهما نكرة والثاني معرفة أو نكرة. ٣– المركب الاسمي التمييزي: وهو المبدوء باسم مجمل يميزه ويفسره ويبينه اسم بعده، وهذا الاسم المجمل يكون من أسماء المقادير والأعداد. ٤– المركب الاسمي النعتي: ويقصد به الهيئة التركيبية المكونة من اسم ووصف أو ما في معناه بحيث يوضح الوصف أو ما في معناه الاسم السابق عليه، أو يخصصه ببيان صفة من صفاته، أو ما كان منه بسبب.

– المركب الوصفي: وهو المبدوء بمشتق محض، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وهو نوعان: المركب الوصفي الإسنادي (يعمل فيه المشتق عمل الفعل) ص٩٢ ، والمركب الوصفي الإضافي (والمشتق فيه غير عامل) ص٩٨.

– مركب الخالفة: وهو المبدوء باسم الفعل. ص١٠٢.

– المركب المصدري: وهو ما كان مكونًا من المصدر ومعموله. ص١٠٧.

– المركب الموصولي: وهو المبدوء بالموصول الاسمي أو الموصول الحرفي، وهو على ذلك نوعان: ما ابتدئ بالموصول الاسمي، نحو: الذي، والتي، واللذان، واللتان، ...، ومن وما، وأي، ...وما ابتدئ بالموصول الحرفي، أي بحرف مصدري، مثل: أنْ، وما، وكي، ولو، وأنّ.

---

١ محمد إبراهيم عبادة (١٩٨٤م): الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

– المركب الظرفي: وهو المبدوء بما يدل على زمان إنجاز الحدث أو مكانه. ص١٣٢.

– مركب الجار والمجرور: يقصد به الهيئة التركيبية المبدوءة بحرف من حروف الجر.

(نموذج لأنماط الموصول الواقع مسنداً إليه مع صور المسند)

المسند إليه	المسند	المثال
الموصول الاسمي	اسم	الذي حضر مجتهد
	فعل ماض (مركب فعلي)	الذي حضر اجتهد
	فعل مضارع (مركب فعلي)	الذي حضر يجتهد
	اسم + اسم (مركب إضافي)	الذي حضر طالب علم
	(مركب اسمي متعدد)	الذي اجتهد هو المتفوق
	(مركب وصفي)	الذي اجتهد طالبٌ علمًا
	ظرف + اسم (مركب ظرفي)	الذي اجتهد عندي
	مركب الجار والمجرور (مقدم)	﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾[1] / ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[2]
الموصول الحرفي	مركب وصفي (أفعل)	﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[3]
	مركب وصفي (فعيل) مقدم	﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[4]
	حرف + اسم (مركب حرفي) [مقدم]	﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾
	ظرف + اسم (مركب ظرفي) [مقدم]	عندي أنك فاضلٌ

(جدول: ١)

وهذا الذي قررناه في عملية التحليل النحوي ينجذب إلى أشكال يمكن حصرها، ومنه ما ينجذب إلى المعاني والوظائف التي تحدده، لذا فإننا إذا أردنا أن

---

١ البقرة: ١٣٤

٢ البقرة: ٢٥٥

٣ البقرة: ١٨٤

٤ التوبة: ١٢٨

نحصر التراكيب العربية فلا بد لنا أن نراعي الجانبين الشكلي والمعنوي، فلزم علينا بذلك أن نحدد معايير الشكل، ومعايير المعنى...

معايير تحليل التركيب بما يخدم المدخلات الحاسوبية:

أولاً: المعيار الشكلي.

لا يختلف الباحثون –خاصة الذين يستخدمون الحاسب الآلي– في أنه آلة تتعامل مع رموز شكلية بطريقة آلية، وأنها لا تمتلك صفات العقل البشري، إلا بقدر ما يتيحه لها العقل البشري الخارجي من مدخلات، لتكوين عقل مواز للعقل البشري.

والحاسب الآلي لا يتعامل مع النصوص إلا وفق قيود شكلية يُكّون من خلالها صورة ما، أما من جهة المعنى فإن بعض القواعد التي يتيحها له اللغوي تجعله قادرًا على فك اللبس في المواضع المشكلة التي تحتمل أكثر من توجيه (باصطلاح القدماء). والحاسب الآلي كذلك يعدد هذه الاحتمالات، فمنها ما يكون موافقًا للنمط العربي من ناحية الصحة النحوية، ومنها ما لا يكون موافقًا للصحيح نحويًا. فأما الموافق للصحيح نحويًا فإنه على حالين: إما أن يوافق المعنى السياقي، وإما أن يخالفه، وهنا يتدخل العقل البشري لمعالجة هذه الأخطاء، أو توجيه الرأي لأحد التراكيب التي تتوافق مع السياق النصي.

إذن فالحاسب لا بد له من قاعدة بيانات توجهه ناحية الصحيح نحويًا وناحية الصحيح سياقيًا على السواء، وهذه المدخلات هي القيود ذاتها. وقد أمكن لنا أن نقسم القيود إلى: قيود شكلية، وأخرى معنوية.

والباحث اللغوي إذ يتعامل مع هذا الجهاز فإنه في المقام الأول مَعنيٌّ بوصف القيود الشكلية[1] التي على أساسها يقوم الحاسوب بحساباته المختلفة.

---

١ يقر Stefanowitsch, A أن عملية الاسترجاع للاحتمالات الممكنة تصبح أسهل في التراكيب البسيطة، والمميزة شكليًا، ويمثل على ذلك بـ "S" الملكية في الإنجليزية، بينما يكون الأمر أشد تعقيدًا في التراكيب المعقدة، والتراكيب التي لا نستطيع أن نميزها شكليًا، وتدخل في تصنيفات المجرد والمعنوي (المقدر)...

Stefanowitsch, A. Corpus linguistics, A guide to the methodology. P. 261-262

ولقد قامت البرامج الحاسوبية في معالجة اللغات على هذا الجانب الشكلي، ولكن سبب اختلافها، وعدم الدقة في كثير منها راجع إلى عدم وجود حصر إجمالي لهذه القيود الشكلية التي تصاحب التراكيب، وربما يعود ذلك إلى:

١- تعدد اللفظ بصيغته في الدلالة على أكثر من معنى نحوي[١]، مما يترتب علي:

a. صعوبة تحديد الضابط الشكلي في كثير من الأحيان.
b. مرونة اللغة وكثرة التراكيب، أو لِنقُل: توليدية التراكيب اللامتناهية.

٢- تعدد الدلالة المعجمية للفظ الواحد.

٣- عدم النظر إلى التحليل وفق المركبات التي تؤدي بوصفها كلاًّ متكاملاً الوظيفة النحوية، لا بأحد عناصرها.

ولحصر التراكيب العربية وفق هذا الضابط، فإنه يلزمنا أن نحدد أولاً القيود الشكلية، وقد ظهر لي منها ما يلي:

١- العلامة الإعرابية:

تعد العلامة الإعرابية قيدًا شكلياً في بعض التراكيب النحوية، ولكن هذا القيد يفرض أن يكون النص مشكولاً، ودون هذا الشكل تفقد هذه العلامة قيمتها. فالسكون على صيغة "افعل" (مع تجاهل البرنامج للهمزات) يقضي بالحكم أنها فعل، يقتضي فاعلاً، وينفي احتمال أن تكون (أفعل) المضارع، أو (أفعل) التفضيل، أو (أفعل) الماضي.

وفي النص غير المشكول نجد أن الواو التي في جمع المذكر السالم (إذا جعل أحد طرفي الإسناد) تقضي بالحكم عليه بأنه مسند إليه، وقد يكون مبتدأ، وقد يكون فاعلاً. وكذلك الياء التي هي علامة إعراب فيه تقضي الحكم بأنه أحد العناصر

---

١ هذا ما يطلق عليه في علم الذخائر اللغوية التصنيف الضبابي (fuzzy category) : "فالمشكلة لا تكمن في إقرار ما إذا كانت كلمة تنتمي إلى تصنيف معين أم لا؟ ولكن في احتمال ظهور هذه الكلمة ضمن تصنيف ما مع احتمال ظهورها ضمن تصنيف آخر" [خوانغ تشانغ نينغ: علم الذخائر اللغوية، ترجمة: هشام موسى المالكي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦م،ص٢٨٧. وانظر أمثلة اللبس على مستويات اللغة المعجمي، والصرفي، والنحوي،... في : "نبيل علي: اللغة العربية والحاسوب، دراسة تحليلية، تعريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٣٩٥"

الفرعية المتعلقة بمكون رئيس من مكونات الإسناد... ومثل هذا يقال في كل كلمة تعرب بالحرف، مع تعدد الاحتمالات فيها بين أمرين أو أكثر.

٢- الصيغة:

أحد القيود الشكلية في التركيب، وذلك فيما كان منها مختصًا بصنف من أصناف الكلام، فهناك صيغ مختصة بالاسم، وأخرى بالفعل، وثالثة بالوصف، ... وهناك صيغ مشتركة بين الاسم والفعل، وغيرها مشترك بين الاسم والوصف والفعل، وهكذا.

ومن القواعد العامة في هذا القيد أن هناك وظائف نحوية تؤدَّى بصيغ معينة لا غير، فالمبتدأ مثلاً، وكذلك الفاعل ونائبه لا بد أن يكونوا من صيغ الأسماء، والمفعول المطلق والمفعول له لا بد أن يكونا من صيغ المصادر.

وفي النص المشكول نجد من الصيغ ما يؤدي وظيفة المسند والفعل لازم كما في غالب أفعال صيغة "فعل" مكسورة العين، أو "فعل" مضمومة العين. وضابط النحاة في ذلك مرتبط بالمعاني وليس بالصيغة فقط، فقالوا: "أفعال السجايا، والأفعال العارضة، والتي تدل على لون" أو ما كان على وزن افعلّ، وافعنلل، وانفعل، واستفعل التي تؤدي معنى الصيرورة[١].

٣- ترتيب الكلام:

عرض تمام حسان لمسألة الرتبة في العربية في نوعين: رتب محفوظة (أو ثابتة)، ورتب غير محفوظة (حرة)[٢] . وأكثر ما تتضح مسألة الرتبة في المركبات النحوية، فالمركب الموصولي له رتبة ثابتة (الموصول + جملة الصلة) والمركب التابعي رتبته (المتبوع + التابع) والمركب الإشاري (اسم الإشارة + المشار إليه[٣]) والمركب الإضافي (المضاف + المضاف إليه) ومركب الجار والمجرور (حرف

---

١ حول هذه الأفعال انظر: محمد أبو الفتوح شريف: التركيب النحوي وشواهده القرآنية، مكتبة الشباب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م (١١٥/٢) وسليمان فياض: الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠م، ص٢٥ وما بعدها.

٢ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧

٣ أي في حال ذكر المشار إليه، لأنه قد يذكر اسم الإشارة دون ذكر المشار إليه، ويكون المشار إليه سابقًا، لكنه في بنيته العميقة يقدر بعده.

الجر+ المجرور) والمركب الأداتي (الأداة + مدخولها) وهذا المدخول قد يكون اسمًا أو فعلاً، فمنها ما هو مختص بالاسم، ومنها ما هو مختص بالفعل، ومنها ما هو مشترك بينهما.

ومن الرتب المحفوظة في الأدوات أن هناك أدوات لا بد لها من الصدارة، فإن وقعت في وظيفة المسند إليه (المبتدأ) تصدرت الجملة، ومن ثم حكم بتصدر المبتدأ، فيكون له رتبة محفوظة من وجوب تقديمه... ومن الرتب المحفوظة في الجملة الفعلية أن الفعل لا بد أن يسبق الفاعل، لأنه إن تقدم حكِم بكونه مبتدأً، فدخلنا بذلك في نمط الجملة الاسمية، والخبر مركب فعلي.

ومن الرتب الثابتة رتب الأساليب، فالتعجب له صورة ثابتة من (ما+ أفعل) أو (أفعل به) مع العلم أن كل صورة من هاتين الصورتين تختلط مع غيرها، فالصورة الأولى تحتمل أن تكون ما فيها استفهامية، أو موصولة، أو نافية. والصورة الثانية تحتمل أن تكون الصيغة الفعلية للمضارع المبدوء بالهمزة، أو الماضي، ...

ومن صور الترتيب الوجوبي في الجملة الفعلية[1] أن تتصل الصيغة الفعلية بضميري رفع ونصب، فيجب تقديم ضمير الرفع وتأخير ضمير النصب.

ومنه وجوب تقدم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان مما له الصدارة، نحو قول الله تعالى: (أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وقوله: (فأي آيات الله تنكرون).

٤- **التضام**:

من القواعد الأساسية في العربية في هذا القيد أن الفعل لا يضام الفعل، وكذلك الحرف لا يضام الحرف، إلا في تراكيب محفوظة [2]. ولكن الإشكال الشكلي في مسألة الفعل تتضح في بعض الصور كأن يكون الفعل ناقصًا أو من أفعال المقاربة والرجاء والشروع، أو أن يكون الفعل ماضيًا دخل مباشرة على المضارع. وحلّ هذا الإشكال من العقل البشري يسير؛ إذ إن النحو يقدر فاعلاً مستترًا أو اسمًا للفعل الناقص، فمن ثم لا يكون الفعل مضامًّا للفعل. أما من الناحية الآلية فإنه يمكن قبول

---

١ عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م، ص١٧٩ وما بعدها.

٢ من ذلك: أن المخففة من الثقيلة، فإنها تدخل على السين، وسوف، وقد، ولا ، نحو قول الله تعالى: "علم أن سيكون منكم مرضى" [المزمل: ٢٠]. ودخول "من" على "ما" الزائدة...

ذلك عن طريق قاعدة البيانات المتاحة بأن ننشئ جدولاً للأفعال الناقصة وما شابهها، وما كان من صيغة "فعل" + "يفعل" فإن الضابط في ذلك أن يتعرف الحاسوب على صيغة الفعلين، فيحكم باستتار الفاعل في الفعل الأول.

وما ذكر في قيد الرتبة في المركبات يذكر هنا في قيد التضام، فمركب الجار والمجرور يضام فيه حرف الجر صيغة الاسم، والمركب الموصولي يضام فيه الموصول الجملة، ... وهكذا.

ومما يدخل في هذا القيد أن نعرف المختص من الأدوات وغير المختص، فمنها ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال، ومنها ما يختص بالأفعال. فإن وأخواتها –مثلاً– مما يختص بالدخول على الأسماء، وحروف النداء كذلك... ومما يختص بالأفعال ما يكون للشرط فيختص بالأفعال، ولكنه في بعضها ظاهرًا يضام الاسم لكثرة حذف الفعل بعدها، مثل: "إذا". ومما يختص أيضًا بالأفعال ويحذف الفعل بعدها حروف التحضيض، نحو: ألا، وهلا، ولولا، ولوما ... ومما يختص بنوع من الفعل أدوات النصب، وأدوات الجزم، والسين، وسوف للفعل المضارع، ومما يشترك بينهما حروف مثل: قد، ولام الابتداء، ... ومما يختص بالإضافة من الظروف إلى الجمل: إذا، وحيث. وما يختص من الأسماء بالإضافة "مثل، وشبه، وغير، وبيد، وقيد، وقاب، وقيس".

والفعل كذلك يضام الضمير المتصل به، فتتعين الوظيفة النحوية للضمير من لصوقه بالفعل، فما يضامه من ضمير الرفع، ويكون هو المسند إليه: "التاء المتحركة، ونون النسوة، وياء المخاطبة، وواو الجماعة، وألف الاثنين" ومما يضامه من ضمائر النصب (هاء الغيبة، وكاف الخطاب، وياء المتكلم) فنحكم عليها بوظيفة المفعولية، واستتار الفاعل أو تأخره.

ولا نقول: إن هذا القيد (قيد الاختصاص) يكفي فيما مثلنا أن يحل الإشكالات المحتملة في تحليل الجملة، بل هو واحد من القيود التي تتضافر فيما بينها شكليًّا لتوجيه ما، فمثلاً نجد الفعل الماضي المسند إلى ألف الاثنين يلتبس مع المصدر، فإذا قلت: خرجا، لا أدري أهي بفتح الراء، أو بتسكينها؟ وإذا أسندته إلى الهاء، فقلت: ضربه، لا أدري –أيضًا– أهي بفتح الراء، أو بتسكينها؟ غير أن هذا الإشكال لا نجده في الفعل المسند إلى ياء المتكلم، لأن نون الوقاية التي تضام

الفعل تعد قيدًا شكليًّا في تحديد فعليته، فيميز بها بين "ضربي" الفعل قبل دخولها عليه، فيصير: (ضربني)، وبين"ضربي" المصدر المضاف إلى ياء المتكلم.

٥- التطابق:

من المعايير الشكلية المهمة التي تحدد الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب النحوي، ففي الجملة الاسمية اشترط النحاة المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع والعدد، ولم يشترطوه في التعيين. فإذا كان المبتدأ مفردًا مذكرًا وجب أن يكون الخبر كذلك، ومثله إذا كان مثنى أو مجموعًا سواء أكان مذكرًا أم مؤنثًا.

وهذا النوع من المطابقة يمكن أن نسميه بالمطابقة الوجودية، وهناك نوع آخر من المطابقة تكون عدمية، وذلك في التعريف أو التنكير في باب المبتدأ والخبر حيث إن النكرة بعد المبتدأ المعرفة يرجح أن تكون هي الخبر، فتكون عدم المطابقة ضابطًا شكليًّا على أن الاسم النكرة –بعد الاسم المعرفة (سواء أكان مفردًا أم مركبًا)– خبر له.

أما المطابقة في الجملة الفعلية فلا تكون إلا في العدد والجنس، فمن ناحية العدد يكون الأصل في المعيار عدم المطابقة، فإذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا كان الفعل للمفرد، نحو: حضر الطالبان، وغاب المدرسون ... أما المطابقة بينهما فعلى لغة أكلوني البراغيث كما ذكر النحاة، ويلزم وضع صورها في حال بناء مدونة من نصوص عصر الاستشهاد.

ومن ناحية المطابقة في الجنس، تختلف بحسب الفاعل، فإذا كان الفاعل مذكرًا فلا خلاف في وجوب تذكير الفعل، فيكون تذكير الفعل علامة شكلية تحدد ما يؤدي وظيفة الفاعل، فإذا قلنا: كتب الرسالة الصديق، فمن ناحية الشكل أمكن أن نحكم على ما تلا الصيغة الفعلية من الاسمين، بأن الأول منهما هو المفعول به، والثاني هو الفاعل؛ حيث إن تذكير الفعل كان علامة على أن الفاعل هو لفظ (الصديق) لأنه مذكر.

أما إذا كان الفاعل مؤنثًا فهو على نوعين: إما أن يكون حقيقيًّا، وإما أن يكون مجازيًا، فالفاعل المؤنث الحقيقي المضام للفعل يجب تأنيث فعله، نحو: (إذ قالت امرأة فرعون)، وكذلك الفاعل المستتر الذي يعود على مؤنث قبل الفعل: (هند

قامت). وهذه الصورة (هند قامت) تدخل في التركيب الاسمي فتغني عن كون الفاعل مستترًا يعود إلى مؤنث؛ لأنه إذا كان المبتدأ مؤنثًا وجب أن يكون الفعل كذلك لقيد المطابقة. أما المؤنث مجازيًا فيدخله مبدأ الترجيح لتعدد المعاني.

٦- **الروابط**:

يمكن أن يعد الرابط قيدًا شكليًّا في التركيب العربي، يتضح ذلك في الجمل المركبة أو المعقدة، والربط يكون بالحرف، وبالضمير –وهو أكثره–، وبإعادة اللفظ أو المعنى. ومن ذلك في المبتدأ الواقع خبره جملة، حيث لا بد من عود الضمير على المبتدأ، نحو: زيد قام، فالضمير المستتر في قام يعود إلى المبتدأ. ومن الربط بالحروف الربط بالفاء، حيث تربط جواب الشرط بفعل الشرط، ومثال التي تكون قيدًا شكليًّا إذا قلنا: إن رجل منهم كلمك فكلمه[1]، فدلت الفاء على أن ما بعدها جواب الشرط، وأن "إن" هنا شرطية لا مخففة من الثقيلة. والمخففة هذه من ضوابطها أنها تدخل على الاسمية والفعلية، فيحدث بذلك اللبس الظاهري بينها وبين "إن" الشرطية، غير أن ما يحل هذا اللبس هو دخول الفاء على الفعل، فيترجح كونها للشرط.

ومن الروابط عند النحاة الربط بواو العطف، وقد تأتي الواو قيدًا شكليًّا، وصورة هذا القيد أن الواو قد تعطف الفعل على الفعل، فيدخل القيد الشكلي من باب العطف، وهو المطابقة، فنرى المطابقة بين الفعلين في النوع، والعدد، والإعراب، ولا يشترط حينها المطابقة في الشخص. ومن ثم تكون المطابقة دليلًا على العطف، والعطف أيضًا دليل على المطابقة. ففي قول الله تعالى: {فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ} [يوسف: ٣١]

كيف نحدد نوع التاء المسند إليها الفعل في هذه الآية؟

فالتاء في الأفعال دون الشكل: (سمعت، أرسلت، أعتدت) تحتمل أن تكون –لو كان في غير القرآن– للفاعل أو للتأنيث، ولا تترجح تاء التأنيث إلا إذا علمنا أن المعطوف مؤنثٌ حيث أسندنا الفعل "أتى" إلى تاء التأنيث، وكذلك الفعل "قال" ولو أسندا إلى تاء الفاعل لكانا: "أتيت، وقلت"، فترجحت التاء بالعطف الذي ترجح بالمطابقة.

---

١ المثال من تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٥.

٧- الترقيم والرسم:

تعد علامات الترقيم في النصوص المكتوبة نظيرا لظاهرتي التنغيم والنبر في المنطوق، بما يعنى أن للترقيم أثرًا كبيرًا في تحديد المفهوم من النص، وتقليل نسبة الاحتمالات المتعددة، فدورها في تحديد بدايات الجمل ونهاياتها، ومعانيها من حيث الفصل والوصل، والشواهد على ذلك كثيرة في كتب الإملاء والترقيم. ومثل ذلك يكون برسم الهمزات رسمًا صحيحًا؛ خاصة في همزات الوصل والقطع وما لها من التفرقة بين الصيغ المختلفة، سواء أكانت اسمية أم فعلية.

والخلاصة أن هذه القيود الشكلية تعتمد على مبدأ الاحتمال والترجيح، فما كان من الألفاظ يحتمل أكثر من وجه في أداء الوظيفة النحوية، فإن هذه المعايير الشكلية لا بد أن تتكامل فيما بينها لترجيح المقصود في التركيب من هذا اللفظ. ينضاف إلى ذلك أن هذه القيود الشكلية تتفاعل فيما بينها –بعضها أو كلها– لترجيح الاحتمالات المتعددة في الوظيفة والمعنى، لكنها قد تقصر عن ذلك فنحتاج إلى المعنى.

ثانياً: معيار المعنى:

عرض لنا تمام حسان عددًا من القرائن المعنوية التي تخدم تحليل الجملة العربية، وهي عنده في: الإسناد، والتخصيص، والتبعية، والنسبة، والمخالفة. ولكل منها فروع. وهذه القرائن في جملتها لا تستطيع أن تخدم البحث الحاسوبي إلا بنقلها إلى جانب شكلي، بحيث تصبح القرينة المعنوية قرينة على تحديد وجه معين في الجملة في صورة ما.

وصورة ذلك أن الإسناد لا حاجة له في مثل قولنا: جلس زيد؛ لأن صورة الجملة من الناحية الشكلية هي التي تدل على علاقة الإسناد: (صيغة فعلية "ماض لازم" + اسم "علم مذكر مفرد)

<ف> <س> [1]

١ من الرموز المتبعة في إعادة كتابة عناصر الجملة، حيث يكون ما بين العلامتين <> للعنصر الإجباري، وما بين العلامتين [ ] للعنصر الاختياري. انظر: سلوى حمادة، المعالجة الآلية للغة العربية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٥م، ص٣١٢.

فالصيغة الفعلية اللازمة في الجملة البسيطة التي يليها الاسم، تحتم أن يكون الاسم بعدها مسندًا إليه.

ولو قلنا: حضر زيد الدرس، فإن الصيغة الفعلية "حضر" للماضي المتعدي، تستدعي أن يكون لها مسند إليه، وهذا المسند إليه إما أن يكون الاسم (زيد) أو الاسم (الدرس) خاصة إذا كانت صورة التركيب: حضر الدرس زيد. (وهنا لا أثر لقرينة الرتبة يذكر)

من خلال تعرف الحاسوب على نوع الفعل من حيث اللزوم والتعدي، فإننا نحكم على هذا الفعل (بحكم الصيغة والمعنى المعجمي) أنه من باب المتعدي إلى مفعول واحد، فيلزم على ذلك أن يكون أحد الاسمين فاعلاً، والآخر مفعولا به.

ومن النظر في هذا التركيب فإن الصيغ لا تدل على وظيفة معينة، إلا الصيغة الفعلية التي تدل على وظيفة المسند. وذلك أن الصيغة (العلم) تأتي في الوظيفتين الفاعلية والمفعولية. وكذلك صيغة المصدر (الدرس)[1].

وإذا كانت الصيغة لا تستطيع تحديد المسند إليه، فإننا نلجأ إلى ضابط آخر، وهو المعنى المعجمي، وذلك من خلال السمات الدلالية لكل عنصر من عناصر التركيب: الفعل، والاسم، والاسم. ومحددات السمات الدلالية ليست مفاهيم ثابتة مقررة من قبل علماء الدلالة، بل إن في الأمر متسعًا لإنشاء السمات الدلالية وفق ما يخدم البحث، بزيادة محددات أو حذف أخرى، أو دمج المتناظرات. بل تختلف المحددات باختلاف الزمن وثقافة المجتمعات.

فالسمات الدلالية لـ "خالد" (من الموجودات/ كائن/ حي/ عاقل/...)

والسمات الدلالية للدرس (من الأحداث/ الفكرية/ ... أو في مجال التعليم: حدث/ تعليم/ المادة التعليمية نفسها/ ...)

---

١ ولكن لا ينبغي أن نهمل هذا المعيار مطلقًا –أقصد المعيار الشكلي في الصيغ– بل يدخله قيد يمكن أن يفيدنا في ذلك، وهو معيار الشيوع، فمن النظر فيما لدينا من أنماط وتراكيب فعلية نطبق عليها، نجد أن العلم في وظيفة الفاعلية أكثر من المصدر، وأن المصدر في وظيفة المفعولية أكثر منه في الفاعلية، فإن قاس الحاسوب على هذا المعيار وُفّق إلى الصواب، لكن يبقى احتمال الخطأ واردًا.

عندئذ يمكن لنا أن نربط بين المعاني المعجمية للاسمين لتحديد ما يؤدي علاقة الفاعلية، وما يؤدي علاقة المفعولية. ومن ثم يكون المعنى المعجمي والسمة الدلالية قرينة على أحد عنصري الإسناد (المسند إليه)، وليس العكس.

والسؤال هنا: كيف لنا أن نفيد من علاقة الإسناد في بناء المدونة التركيبية؟

لا ينكر أحدنا أن الإسناد هو العنصر الأهم في الجملة، وإذا كان الإسناد هو الأساس فإن تعيين طرفيه يكون مطلبنا لإنشاء المدونة. وأنه كلما كثرت المعايير الشكلية كما ذكرنا آنفًا قلت نسبة الخطأ في تحليل الجمل، فكذلك كلما كثرت هذه المعايير ضبطت الأنماط اللغوية المحصورة، وكدنا أن نمسك بكل تراكيب اللغة لا نُفلت منها شيئًا. وسبيل ذلك يتحقق بضبط العناصر الأساسية في الجملة التي تحقق الفائدة، بمعنى أن يكون الإسناد هو الضابط لحصر التراكيب كما أوضحت في النموذج النمطي لوقوع الموصول مسندًا إليه قبل ذلك. ومما يُقوّي ذلك أن الأساليب الإنشائية يمكن أن تدخل في هذه العلاقة الإسنادية أيضاً، فنجد مثلاً أن اسم الاستفهام يدخل تحت المسند إليه، وإن كان مبهمًا، فما يحل محله من الجواب هو في الحقيقة المسند إليه.

(نموذج لنمط اسم الاستفهام الواقع مسنداً إليه)

اسم استفهام	مركب فعلي مركب وصفي مركب فعلي/ أو وصفي مركب اسم (ضمير) مركب إضافي مركب إشاري/ موصولي	من فعل هذا؟ ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [1] ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [2] ﴿ مَا هِىَ ﴾ [3] ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ [4]/ ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ ﴾ [5] ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ ﴾ [6]/ ﴿ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ [7]

(جدول: ٢)

١ البقرة: ١٤٠
٢ الكهف: ١٢
٣ البقرة: ٦٨
٤ البقرة: ٦٩
٥ آل عمران: ٥٢
٦ البقرة: ٥٥
٧ المائدة: ٤

إن معيار المعنى يُلجأ إليه عند خذلان المعيار الشكلي، وهو كثيرًا ما يحدث لتعدد المعنى الوظيفي للكلمة الواحدة، وتدخّل المعنى المعجمي في تحديد العلاقة النحوية أحيانًا، أو المعنى الصرفي في تحديد هذه العلاقة، واحتياج التركيب إلى المعنى السياقي في أحيان أخرى. ومن ثم فإن معيار المعنى ينقسم إلى أنواع:

المعنى المعجمي. والمعنى الصرفي.

والمعنى النحوي. والمعنى السياقي.

أما المعجمي فما كان من دلالة الكلمة في المعاجم العربية، وفي تحديد دلالة الكلمة معجميًا نشأت عدة نظريات في ذلك.

وأوفق هذه النظريات التي يمكن أن تخدم البحث هي نظرية الحقول الدلالية، وذلك أن فكرة البحث الحاسوبي تقوم على الجانب الشكلي، ومهمة الباحث هنا أن يتيح قدر الإمكان تحويل المعنوي إلى شكلي، وهذا الجانب يمكن حصره بعون المعجم العربي في تحديد السمات الدلالية للألفاظ، ومن ثم ربط الألفاظ فيما بينها بروابط دلالية، من خلال القائمة المعنية بتحديد هذه السمات. ولضبط هذه الحقول فإنه لا مانع من الإفادة من أسس النظرية التحليلية للمعنى، وذلك في تطبيق المحددات النحوية والدلالية...[1]

وأما المعنى الصرفي فيدرس فيه معاني الأبنية أو ما يسمى في علم الدلالة الحقول الدلالية للصيغ الصرفية، فهناك حقول دلالية لصيغة (فعل) مفتوحة العين، ومضمومتها، ومكسورتها، وأخرى لصيغ المزيد منها، وثالثة لصيغ الرباعي المجرد، ورابعة لصيغ المزيد منها.

وهذه الصيغ تؤدي معاني صرفية تفيدنا في كثير من الأحيان في بيان العلاقات النحوية بين متعلقات هذه الصيغ، فمثلاً صيغة (فعل) مكسورة العين، نجد حقولها الدلالية تتوزع على: الصفات الجسمية، والصفات العقلية، والصفات الاجتماعية، والصفات المكانية، والصفات الزمانية، والصفات العاطفية، وصفات الإدراك والحواس، وصفات اللون، ... وكل حقل من هذه الحقول يناسبه نوع الفعل

١ حول هاتين النظريتين انظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م، ص٧٩ وما بعدها، وص١١٣ وما بعدها.

من ناحية التعدي واللزوم، ونوع الفاعل من حيث العاقل وغير العاقل، أو العضوي وغير العضوي...[1] ويمكن أن نضع جدولاً لهذه السمات:

الصيغة	الحقل	نوع الفعل	نوع الفاعل
فعِل مكسور العين	الصفات الجسمية	اللازم	عضوي أو غير عضوي
	الصفات العقلية	اللازم والمتعدي	عاقل
	الصفات الاجتماعية	اللازم	عاقل
	الصفات العاطفية	اللازم والمتعدي	عاقل
	المكانية	اللازم والمتعدي	عاقل أو غير عاقل
	الزمانية	اللازم	غير العاقل
	الإدراك والحواس	اللازم والمتعدي	عاقل
	اللون	اللازم	الفواعل الجسمية

(جدول٣: السمات الدلالية)

ويمكن إجراء مثل هذا الجدول مع سائر الصيغ، مع التوسع فيه، بزيادة محدد أو ضبطه، كأن نزيد محدد الأعضاء من جسم الإنسان، أو محدد الأمكنة، أو الأزمنة، أو الألوان... وهكذا.

وفي المعنى النحوي لا بد أن نصمم جدولاً أيضًا يربط بين العناصر المكونة للجملة والمعنى النحوي الذي تفيده... ويمكن تطبيق ذلك من خلال ثابت الصيغة أو الصنف الكلامي، ومتغير المعنى النحوي ذاته، وللتمثيل على ذلك في وظيفتي الفاعلية والعلية ننظر الجدول التالي:

المعنى النحوي	الصيغة أو الصنف الكلامي
الفاعلية	الاسم
	اسم الجنس
	اسم الذات
	المصدر
العلّية	الحرف (كي/ لـ/
	المصدر القلبي.

(جدول٤: نموذج للربط بين المعنى النحوي والصنف الكلامي)

١ سليمان فياض: الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، ص٢٥ وما بعدها.

أما المعنى السياقي فإن الإجراء الأهم فيه يكمن في عملية الانتقاء، والمقصود بالانتقاء هنا المناسبة بين طرفي كل علاقة من ناحية المعنى بما يمدنا به السياق، حتى لا ندخل في إطار الصحيح نحويًّا، غير المستقيم دلاليًّا، وهو ما أسماه سيبويه بـ: المستقيم الكذب، نحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر. وقد مثل غير واحد لهذا النوع، فمنه: قاص التجين شحاله بتريسه/ فاخي فلم يستف بطاسية البرن[1]. ومنه: ذهب الجبل إلى الحديقة اللبقة، فوجدها جالسة تبكي[2]. والانتقاء هنا أن "ينتقي الفعل فاعله، وأن تنتقي الصفة موصوفها طبقا لمقتضيات المعنى[3].

ثالثاً: معيار الشكل والمعنى:

من خلال ما سبق عرضه اتضح لنا أن الاعتماد على معيار واحد من المعيارين السابقين لا يتيح لنا ترجيح الاحتمالات التي يعرضها جهاز الحاسوب، ومن ثَمّ فإن التكامل بين المعايير الشكلية والمعنوية هو السبيل الوحيد لحل هذه الإشكالات، ولنأخذ على ذلك مثالاً:

من المعاني النحوية التي عدّها النحاة من القرائن النحوية معنى التعدية، وهو متفرع عن التخصيص، والسؤال هنا: كيف تكون التعدية قيدًا بغرض التمييز بين أقسام الكلم؟

مثال ذلك: ضرب زيد عمرًا، وقولنا: ضرب زيد، فإن الفعل "ضرب" لا يدل بصيغته على بناء معين من المعلوم أو المجهول، ولكن كونه من الأفعال المتعدية دلنا على أن له فاعلاً ومفعولاً، وحين وجدناه مقتصرًا على اسم واحد يضامه، استدللنا بذلك على كونه مجهولاً. فكانت التعدية بذلك علامة على التمييز بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، بل إن شكل الصيغة نفسه علامة على الفعل المتعدي والفعل اللازم.

ونحن في أول الأمر وآخره نحاول أن نكيف المعنى على الشكل حتى يستطيع أن يقرأه الحاسوب بسهولة دون لبس، وهذا هو الهدف الأول من عملية

---

١ المثال لتمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٣.

٢ المثال لنبيل علي: اللغة العربية والحاسوب، ص١٤٠.

٣ السابق: ص١٤٠

معالجة اللغة. لذا نجد من القيود المعنوية ما يمكن أن نرده إلى الشكل، فمن ذلك ما ذكروه في التوكيد من أن شرطه أن "يمكن معنى متبوعه"[1] وهذا مستغنى عنه بالشكل عن طريق إعادة اللفظ، أو وجود ألفاظ معينة حددوها للتوكيد، وهي إن سميت بالتوكيد المعنوي، فإن حصرها يردها إلى نطاق الشكل.

ومن ذلك القيد المعنوي في النعت أنه يدل على معنى في متبوعه، وهو يشترك مع الخبر إذ كان المبتدأ نظير المتبوع، والخبر نظير التابع. وحل هذا الإشكال يكون بالقيد الشكلي المطابقة، فالتطابق التام يدلنا على النعت، والتطابق الناقص التعيين يدلنا على الخبر. ومنه أنْ قد أتَوا بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر في حال تعيينهما بالتعريف، ليدل بذلك على أن ما بعده هو الخبر.

الإجراءات العملية لتصميم المدونة:

كان من أهداف هذا البحث حصر التراكيب العربية في نصوص مختلفة لزمن محدد، مع تحديد نطاق المادة اللغوية من حجم المدونة، وحجم العينات المستخدمة فيها، كل ذلك بغرض تسجيل الواقع اللغوي. ولما كان هذا هو الهدف فإنه يتعين علينا أن نحدد هذه المعايير حتى نضمن الدقة في بناء المدونة، وبيان هذا فيما يلي[2]:

معيار الزمن:

ينبغي أن يحدد زمن النصوص التي تبنى عليها المدونة، ولا يشترط في نظري أن تكون هذه النصوص من زمن معين متقدم أو متأخر، بل المعيار أن يحدد نطاق الزمن في القديم أو في الحديث، ويكفي في ذلك تحقق الصحة اللغوية في النصوص، وقد يكون من الأولى في حصر الأنماط التركيبية أن نعتمد على النصوص التراثية، وخاصة نصوص الاستشهاد اللغوي؛ لصحة التراكيب من ناحية، ودقة المخرجات عند القياس عليها فيما بعد من نصوص زمن آخر.

---

١ علي أحمد الكبيسي: الحدود النحوية "مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب" ص١٣٥.

٢ حول تفصيل هذه المعايير ينظر: علم الذخائر اللغوية، ص٨٩ وما بعدها. والمدونات اللغوية العربية "بناؤها وطرق الإفادة منها" تحرير: صالح بن فهد العصيمي، الفصل الثالث: عبد المحسن الثبيتي: تصميم المدونات اللغوية وبناؤها، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م. ص١٥٢ وما بعدها.

مستوى اللغة:

تهدف المدونة إلى أن تكون مرجعًا في إجراء بحوث لغوية خاصة فيما بعد؛ لذا يجب أن تكون نصوص المدونة من اللغة الفصحى، وعلى مستوى معين منها، بأن تكون في النثر فقط، أو في الشعر فقط، ولا نفضل الخلط في النصوص بين هذين المستويين، لاختلاف الأنماط التركيبية في النوعين[1].

اختيار النصوص:

إذا كان الهدف من بناء المدونة هو حصر التراكيب اللغوية للعربية، فإن عملية اختيار النصوص يجب أن تتوزع على كتّاب مختلفين؛ لئلا يقودنا الأمر إلى حصر أنماط كاتب أو أديب واحد.

عينة النصوص:

يجب أيضًا أن تتوزع العينات على موضوعات مختلفة؛ فكرية، وثقافية، وسياسية، ودينية، واجتماعية، ... حتى نخرج بتراكيب المدة المحددة في المعارف المختلفة.

إجراءات التحليل:

لما كان هدف هذه المدونة التي نبتغيها أن تضع منهجية واضحة لبناء التراكيب، فإن الإجراء الأول في ذلك ينصب على تحليل الجمل العربية، مع ضرورة وجود محلل صرفي يغذي عملنا.

والتحليل كما ذكرنا سابقًا يبدأ من الكل وينتهي إلى الجزء، ليتوقف عند حدٍّ معين يميز بعدها حدود الجمل البسيطة وغير البسيطة، وما بينها من علاقات تركيبية؛ هذا التحليل الذي تتكامل فيه أقسام الكلم مع المركبات. وللوصول إلى هذا يتوجب علينا أن نؤسس لعدد من القوائم التي يمكن أن نجدها في مدونات سابقة، ومن هذه القوائم:

---

١ يفضل إذا أردنا أن نتعامل مع الصحيح نحويًّا أن نركز على نصوص ثابتة غير قابلة للزيادة، مثل نصوص عصر الاستشهاد النحوي. إذ إن مشكلة النصوص في المدونات الحديثة هي قابليتها للزيادة، فالأنماط فيها أيضًا قابلة للزيادة، وذلك مثل الصحف اليومية أو المناقشات البرلمانية، ولهذا السبب فإن مثل هذه النصوص لا يمكن أن تحافظ على التوازن المثالي بين مكونات المدونة، ومن ثم لا نضمن تمثيلها لهذه المكونات تمثيلاً دقيقًا. (انظر:

Zufferey, Sandrine: 2020, Introduction to Corpus Linguistics, P.17.

١- قائمة الصيغ، ويمكن تقسيمها إلى:

a. قائمة صيغ الأسماء، توضح أصناف الاسم من اسم الذات، واسم الجنس، وغيرها، والجامد والمشتق.

b. قائمة صيغ الأفعال؛ توضح المجرد والمزيد، والجامد، والمشتق، والناقص، والتام، مع بيان السمات الخاصة بكل صيغة.

٢- قائمة الأعلام العربية، والأجنبية قدر المستطاع.

٣- قائمة الصيغ والوظائف النحوية، تظهر الوظائف النحوية التي يمكن أن تشغلها كل صيغة.

٤- قائمة الضمائر المنفصلة والمتصلة، مع بيان أنماط المتصل منها حسب أقسام الكلام.

٥- قائمة الأدوات ومدخولها، مع بيان المختص منها، والمشترك (غير المختص).

٦- قائمة المركبات النحوية.

٧- قائمة المصاحبات اللغوية.

وهذه القوائم التي تفيدنا في تحليل الجملة يمكن أن نزيدها بحسب متطلبات العمل نفسه، وما يعرض لنا من إشكالات.

ولا ينبغي أن نغفل عملية الترميز عن طريق وضع رموز خاصة أو أكواد لعناصر القوائم السابقة، يستطيع الحاسب الآلي أن يتعرف عليها، وأن نحدد أيضًا رموز التحليل النحوي، وحدود الجمل، والعناصر الأساسية والفرعية فيها.

ثم تأتي بعد ذلك عملية الحصر للأنماط النحوية التي ينبغي أن نطبقها أولاً يدويًّا على عينات من النصوص، تُكوّن لنا قاعدة بيانات مبدئية، تتيح لنا عملية المقارنة الأولية[١].

---

١ لا بد من التدخل البشري في عملية التحليل أولاً، وذلك إقرارًا للمبدأ القائل بأن "التحليلات النوعية والتقليدية ممكنة فقط في المجموعات التي تم تحليلها نحويًا، ولا تزال نادرة بسبب تعقيد تطبيق المحلل اللغوي التلقائي". انظر:

Zufferey, Sandrine: 2020, Introduction to Corpus Linguistics, P.34

وعملية حصر الأنماط هذه هي التي نكون منها المدونة، فإذا كان القيد الأهم في حصر هذه التراكيب يرجع إلى الإسناد، فإن الإسناد هو المعيار الأول الذي تُبنى عليه عملية الحصر، وإذا كان طرفا هذه العملية تحصر في المسند والمسند إليه، فمن ثم يكون التصنيف وفق هذين الطرفين، فنبدأ بتراكيب المسند إليه والمسند، ثم تراكيب المسند والمسند إليه، ثم تكملات كل نمط من هذين النمطين، مع الأخذ في الاعتبار توسعة كل طرف من طرفي الإسناد من المفرد إلى المركب، إلى التركيب...

نموذج تحليل مكونات جملة "ان":

وصف العينة

اعتمد البحث في العينة المختارة على تسع مقالات لكتاب مختلفين، نشرت هذه المقالات في مجلة العربي الكويتية، وفي جريدة الأهرام المصرية، وثلاث قصائد في مجلة رسائل الشعر، وتتنوع المقالات بين الأدبي، والسياسي، والثقافي، والطبي، والتكنولوجي. وترتيب المقالات كما جاء في نص العينة[1]:

١- سعدية مفرح: هارون هاشم رشيد... شاعر النكبة والعودة، مجلة العربي مايو ٢٠١٣م.

٢- زكريا عبد الجواد: السودان.. قارة تسكن بلداً، مجلة العربي يونيو ٢٠٠٢م.

٣- آزاد حموتو : النهوض باللغة أم بمتكلمها؟ مجلة العربي مايو ٢٠٠٤م.

٤- محمد الدنيا: تصوير الإدراك في المخ، مجلة العربي مايو ٢٠٠٤م.

٥- إبراهيم فرغلي: هل عصفت بها الإنترنت للأبد؟.. رسائل البريد.. فن البوح الفكري والعاطفي، مجلة العربي إبريل ٢٠١٣م.

٦- سعدية مفرح: قيس بن الملوح.. إمام العاشقين، مجلة العربي إبريل ٢٠١٣م.

٧- جهاد فوزي مشتهى: أحمد زكي و(العربي)، مجلة العربي مارس ٢٠٠٦م:

٨- مصطفي محمود: أئمة الانحطاط، السنة ١٢٥- من الأهرام العدد ١٢ مايو ٢٠٠١م.

---

١ جعلت العينة نصًّا واحدًا هنا، ولكن عند بناء المدونة لا بد من توزيع النصوص بحسب الموضوعات والمؤلفين.

٩- مصطفي محمود: الإنذار الإلهي، السنة ١٢٥من الأهرام، العدد ٣١ مارس ٢٠٠١م.
١٠- رامي زكريا: أَصدِقَاءَ وَحَسبْ. شعر / مجلة رسائل الشعر، العدد العاشر، تمّوز ٢٠١٧، ص ٢٦-٢٢).
١١- إيفون الضيعة: قصيدة، رسائل الشعر (ع١٠، تمّوز ٢٠١٧، ص١٥-١٤)
١٢- عادل سعد يوسف: قصيدة أَحْرَقَ أَصَابِعِي العناق. ظهرت في مجلة رسائل الشعر (ع٩، كانون الثاني ٢٠١٧، ص ٢٣-٢٢)

الإجراءات:

من النظر في العينة التي اخترتها نجد أن "ان" دون تحديد نوع الهمزة تتنوع بين:
إنّ الناسخة/ أن الناسخة / أن المصدرية / إن الشرطية.

وقد بدأتُ أولًا بعرض العينة على برنامج غواص لتحليل النصوص الذي صممته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا[١]، فأظهر تحليلاً بكل كلمات النص، وتكرار كل كلمة، والتكرار النسبي للكلمة:

١ يجري على الطريقة نفسها برنامج wordsmith7 ، وبرنامج Aconcorde-0.4.3 ، وكذلك موقع sketch engine على شبكة الانترنت، وقد جربتها جميعًا، فوجدت لها النتائج نفسها، وهي جميعًا تعرض لنتائج التحليل نفسها، وعدد مرات تكرار كلمة البحث، ونسبة توزيعها على النصوص، وتكشيف سياقي لها من خلال تحديد عدد من الكلمات السابقة وعدد من الكلمات اللاحقة.

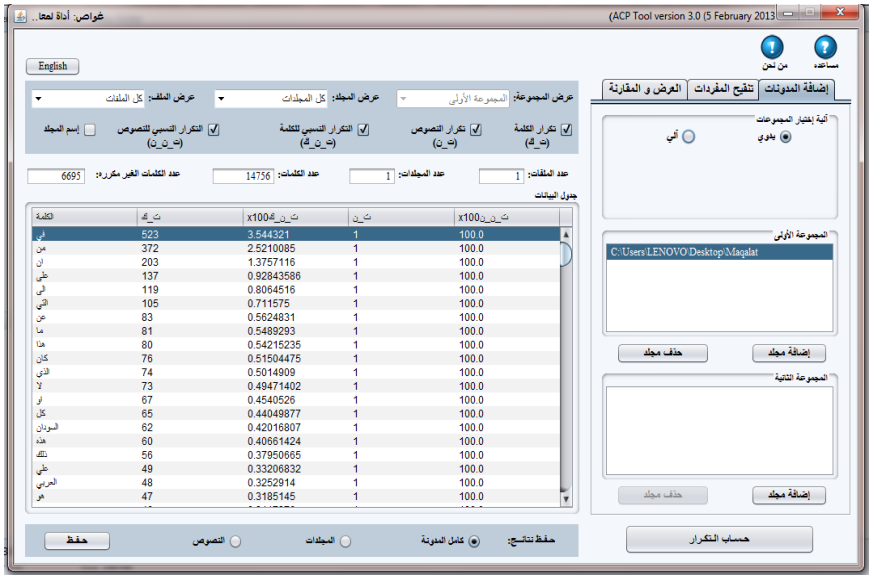

وبعدها استخدمت تنقيح المفردات لعرض نتائج الكلمة المعنية، وهي "ان"، فكانت نسبة تكرارها في النص ٢٠٣ مرة.

بعد حفظ نتائج الكشاف السياقي للكلمة المعني بها البحث، قمت بالبحث اليدوي من خلال تصميم ماكرو على برنامج الوورد، يبحث عن لفظ "ان" محددة الهمزة، مع تقييد البحث في كل مرة بضابط شكلي من الحروف مما تدخل عليها "ان"، وخرجت من ذلك بما يلي:

١- عدد كلمات العينة ١٤٧٦٥ كلمة.

٢- أن "ان" وردت في نصوص العينة ٢٠٣ مرة؛ أي أن "ان" تمثل نسبة ١,٣٧% من كلمات النص.

٣- وردت (أن المصدرية + الماضي) ٨ مرات: مرة واحدة لصيغة أفعلَ، و٣ مرات لـ"فعَّل"، و ٤ مرات لـ "فَعَل"

٤- وردت (أن المصدرية + المضارع) ٧٨ مرة، منها ٤١ مرة دخلت على صيغة "يفعل"، و ٢٠ مرة على صيغة "تفعل"، و ١١ مرة على صيغة "نفعل"، و ٦ مرات على "أفعل" المضارع.

٥- وردت "إن" الشرطية سبع مرات.

٦- وردت "إنّ" الناسخة ٢٤ مرة.

٧- وردت "أنّ" الناسخة ١٠٧ مرة.

ولنأخذ مثالين تفصيليين على أنماط "أنْ" المصدرية، و"أنّ" الناسخة؛ لنرى عدد مرات التكرار، ونسب كل نمط إلى النوع الذي ينتمي إليه، وإلى النوع الأعم فيه. كما في الجدولين التاليين:

جدول توزيع "أن" المصدرية+ الفعل:

أن + المضارع	مرات التكرار	نسبتها إلى(أن + المضارع)	نسبتها إلى "ان" في العينة كاملة
أن+ يفعل	٤١	% ٥٢,٥٦	% ٢٠,١٩
أن+ تفعل	٢٠	% ٢٥,٦٤	% ٩,٨٥
أن+ نفعل	١١	% ١٤,١٠	% ٥,٤١
أن+ أفعل	٦	% ٧,٦٩	% ٢,٩٥

جدول توزيع صور التراكيب مع أنّ الناسخة:

صورها (الاسم + الخبر)		عدد مرات الظهور	نسبتها إلى كل (أنّ وصورها)	نسبتها إلى "ان" الناسخة في النص)
المفرد	المفرد	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الظرفي (مقدم)	٢	%١,٨٦٩	% ١,٥٢
	المركب الموصولي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب النعتي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الإضافي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦

	(مقدم)			
	المركب الفعلي الماضوي	٤	%٣,٧٣	% ٣,٠٥
	المركب الفعلي المضارعي	٧	%٦,٥٤	% ٥,٣٤
	المركب الاسمي المتعدد	١٢	%١١,٢١	% ٩,١٦
المركب الإضافي	المركب الفعلي الماضوي	٥	%٤,٦٧	% ٣,٨١
	المركب الفعلي المضارعي	٤	%٣,٧٣	% ٣,٠٥
	المركب النعتي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المفرد	٢	%١,٨٦٩	% ١,٥٢
	المركب الاسمي المتعدد	٥	%٤,٦٧	% ٣,٨١
المركب النعتي	المركب الظرفي (مقدم)	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الفعلي الماضوي	٤	%٣,٧٣	% ٣,٠٥
	المركب الفعلي المضارعي	٦	%٥,٦٠٧	% ٤,٥٨
	مركب الجار والمجرور	٢	%١,٨٦٩	% ١,٥٢
	المفرد	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الاسمي المتعدد	٦	%٥,٦٠٧	% ٤,٥٨
المركب الإشاري	المركب الوصفي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الإضافي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	مركب الجار والمجرور	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الفعلي	٢	%١,٨٦٩	% ١,٥٢

	الماضوي			
	المركب الفعلي المضارعي	٣	% ٢,٨٠	% ٢,٢٩
المركب الموصولي	المركب الظرفي (مقدم)	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	مركب اسمي متعدد	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
المركب البدلي المركب التمييزي	مركب الجار والمجرور	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الظرفي (مقدم)	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
وقَع الضمير في موقع اسم "أنَّ" في ثلاثين موضعًا				
الضمير	المفرد	٦	%٥,٦٠٧	% ٤,٥٨
الضمير للغائب	المركب الفعلي الماضوي	٥	%٤,٦٧	% ٣,٨١
	المركب الفعلي المضارعي	١١	% ١٠,٢٨	% ٨,٤٠
	المركب النعتي	٢	%١,٨٦٩	% ١,٥٢
	المركب الإضافي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	مركب الجار والمجرور	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
الضمير للمتكلم	المركب الفعلي الماضوي	١	% ٠,٩٣	% ٠,٧٦
	المركب الفعلي المضارعي	٣	% ٢,٨٠	% ٢,٢٩

من خلال الجدول السابق نلحظ أن صورة أنّ مع اسمها المفرد وخبر المركب الاسمي المتعدد (الجملة الاسمية) هي أكثر الصور شيوعًا، يليها الضمير للغائب مع الخبر المركب الفعلي المضارعي. كما نلحظ أن هناك صورًا لم تسجلها العينة مثل صورة ضمير المخاطب الواقع اسمًا لها مع أنواع خبره. لكن الذي تنبئ عنه هذه العينة أن هذه الصور تمثل الواقع اللغوي لتركيب أنّ الناسخة، كما أنها إشارة تقارب الصواب فيما إذا تضخمت العينة لتكون مدونة كبرى.

النتائج

١- تحديد الجملة وتحليلها يحتاج إلى معايير شكلية ومعنوية معًا.

٢- المعيار الشكلي هو الأولى في التعامل الحاسوبي، ومن ثم توجيه اللبس المعنوي إلى الجانب الشكلي.

٣- القيود الشكلية تكون في العلامة الإعرابية، والصيغة، والتضام، والمطابقة، والربط، وغيرها.

٤- إن المعايير الشكلية تقوم على مبدأ الاحتمال والترجيح، يبدأ من العام وينتهي بالخاص.

٥- من المبادئ الضابطة في معيار الاحتمال والترجيح مبدأ الاختصاص، فالمختص يرجح شكليًّا.

٦- المعيار المعنوي يقوم على أنواع: المعنى المعجمي، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى السياقي، وكل واحد منها يحتاج إلى ضبط شكلي من خلال قوائم مفصلة لكل نوع.

٧- ينبغي التكامل بين القيود الشكلية والقيود المعنوية.

٨- إن الإدخال السليم المنضبط يؤدي إلى مخرج صحيح متكامل.

٩- بناء المدونة التركيبية يستدعي بناء كل ما يخدم عناصر التركيب، من حروف، وصيغ، وعلاقات، ودلالات متنوعة.

١٠- ينبغي لتوفير هذا أن نصمم قوائم مختلفة لما يمكن حصره بما يخدم هذه العناصر.

١١- إن إنشاء المدونة من وجهة نظرنا تعتمد على حصر التراكيب والمركبات، ولتحقيق هذا بصورة آلية مضبوطة، وجب أن نجمع أكبر قدر من الأنماط التركيبية المختلفة، وتحديد مواضع الالتقاء بين هذه الأنماط في التراكيب المعقدة.

١٢- من خلال نتائج العينة السابقة، فإن الأشهر في جملة المبتدأ والخبر ونواسخهما –وفق تمثيل كتب القواعد– أن يكونا مفردين، ولكن الواقع اللغوي أثبت أن الخبر الجملة الفعلية التي فعلها مضارع هي الأكثر شيوعًا مع أغلب صور المبتدأ؛ لذا فإن المدونة ينبغي ألا تهمل الواقع اللغوي.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م.
٣- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٦م.
٤- جلال شمس الدين: الأنماط الشكلية لكلام العرب، نظرية وتطبيقًا، مؤسسة الثقافة الجامعية،(١٩٩٥م).
٥- خوانغ تشانغ نينغ: علم الذخائر اللغوية، ترجمة: هشام موسى المالكي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦م
٦- سلوى حمادة: المعالجة الآلية للغة العربية "النظرية والتطبيق" الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م.
٧- سليمان فياض: الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠م.
٨- صالح بن فهد العصيمي (تحرير): المدونات اللغوية العربية "بناؤها وطرق الإفادة منها"، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز، الرياض، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.
٩- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
١٠- علي أحمد الكبيسي: الحدود النحوية "مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ١٩٩٢م.
١١- فاضل الساقي: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨م.
١٢- محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤م.

١٣- محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

١٤- محمد ولد عبد الله ولد بياه وآخرون: محلل صرفي سياقي للكلمات العربية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي : اللغة العربية والتنمية البشرية : الواقع والرهانات – مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة– المغرب، ٢٠٠٨م.

١٥- محمد أبو الفتوح شريف: التركيب النحوي وشواهده القرآنية، مكتبة الشباب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٦- نبيل علي: اللغة العربية والحاسوب، دراسة تحليلية، تعريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م.

المراجع الأجنبية:

17- Stefanowitsch, A. 2020. Corpus linguistics, A guide to the methodology. Berlin, Language Science Press.

18- Toupin, F. Gatelais, S. & Sasu, l. (2020). Studies in Linguistic Variation and Change 3, Corpus-based Research in English Syntax and Lexis. Cambridge Scholars Publishing. UK.

19- Zufferey, Sandrine: 2020, Introduction to Corpus Linguistics, ISTE Ltd (London) & Wiley (USA).